وقفة

عبدالنبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

دول الخليج العربية في لحظة الاختبار

يراقب المواطن الخليجي بقلق وترقب مشهدًا إقليميًامضطربًا، تتداخل فيه حسابات الحرب مع رهانات التهدئة، فيظل حالة من "اللاسلم واللاحرب" التي تخيم على المنطقة. فمواقف الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران - وهي الأطراف المنخرطة في النزاع الأخير - باتت تتغير بوتيرة متسارعة، وأحيانًا متناقضة، بما يعكس حجم التعقيد الذي بلغته هذه الأزمة، ويصعّب الوصول إلى استنتاجات حاسمة بشأن مساراتها المستقبلية.

وبين مؤشرات انفراج محتمل وتصريحات متضاربة، تتواصل الضغوط السياسية والحرب النفسية، فيما تنشط الوساطات وتُتبادل الرسائل عبر قنوات متعددة. وفي خضم ذلك، يواصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب نهجه التصعيدي في الخطاب، بما يضيف مزيدًا من الإرباك إلى حسابات القيادة الإيرانية، ويجعل المشهد أكثر غموضًا وتعقيدًا.

في هذا المنعطف الحرج، لم يعد أمام صانعي القرار في دول الخليج العربية خيار سوى المتابعة الدقيقة لكافة التطورات، وقراءة المشهد بعمق وواقعية، مع الاستعداد لمختلف السيناريوهات المحتملة. فالتعامل مع أزمة بهذا الحجم يتطلب يقظة استراتيجية، وخططًا مرنة قادرة على التكيف مع التحولات السريعة.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار حجم الخسائر التي تكبدها النظام الإيراني خلال المواجهات الأخيرة، من استهداف واسع لمنشآته العسكرية والبنى الاقتصادية، فضلًا عن تراجع قدراته العملياتية، فإن المؤشرات - حتى لحظة كتابة هذه السطور - توحي بأن الولايات المتحدة قد تميل، في هذه المرحلة، إلى الاكتفاء بتشديد الحصار الاقتصادي والبحري على إيران، بدلًا من الانخراط في مواجهة عسكرية مفتوحة. وهو خيار من شأنه أن يفاقم الضغوط على الاقتصاد الإيراني، ويزيد من حدة التوترات الداخلية، ويعمّق الانقسامات داخل مراكز القرار في طهران.

في المقابل، تدرك دول الخليج العربية أنها تقع - بحكم الجغرافيا والتاريخ - في قلب صراع تتقاطع فيه مصالح ثلاث قوى كبرى، لكل منها حساباتها وطموحاتها. وهو واقع يفرض عليها تحديات مركبة، لعل أبرزها ما يتعلق بأمن الممرات البحرية، وعلى رأسها مضيق هرمز، الذي بات عرضة للتجاذبات والضغوط المتبادلة، بما يهدد استقرار حركة التجارة والطاقة العالمية.

أمام هذا الواقع، تبرز حقيقة لا تقبل الجدل: أن التعاون الخليجي لم يعد خيارًا سياسيًا، بل ضرورة استراتيجية. فالتحديات الراهنة تتطلب مستوى غير مسبوق من التنسيق والتكامل، خصوصًا في المجالات الأمنية والدفاعية، إلى جانب تسريع الجهود الرامية إلى تنويع مسارات تصدير الطاقة، عبر تطوير خطوط أنابيب بديلة، وتعزيز شبكات النقل واللوجستيات، بما يقلل من الاعتماد الحصري على الممرات البحرية الحساسة.

غير أن الصورة ليست قاتمة. فدول الخليج العربية لا تقف في موقع الضعف، بل تمتلك رصيدًا معتبرًا من عناصر القوة، التي راكمتها عبر عقود من الاستثمار المدروس. وقد أثبتت هذه الدول، خلال المواجهات الأخيرة، قدرًا عاليًا من الحكمة والاتزان، حين تجنبت الانزلاق إلى أتون الحرب، رغم ما تعرضت له من استفزازات مباشرة.

هذا الرصيد لا يقتصر على البعد السياسي، بل يمتد إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والسمعة الدولية الإيجابية، القائمة على الاعتدال والانفتاح، والابتعاد عن سياسات الهيمنة والتوسع. كما عززت هذه الدول حضورها الاقتصادي، لتتحول إلى مراكز مالية واستثمارية مؤثرة، ذات امتدادات في مختلف الأسواق العالمية.

وعلى الصعيد العسكري، حققت دول الخليج تقدمًا ملحوظًا في بناء قدراتها الدفاعية، سواء من حيث التسليح أو الجاهزية، ما مكّنها من التعامل بفعالية مع التهديدات الحديثة، بما في ذلك الصواريخ والطائرات المسيّرة. كما برز دور بعض هذه الدول في الوساطات الدبلوماسية، ما منحها مكانة متقدمة في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

ولا تقل أهمية عن ذلك، المكانة الحيوية التي تحتلها هذه الدول في منظومة الاقتصاد العالمي. فهي تمثل ركيزة أساسية في سوق الطاقة، حيث تساهم بنسبة كبيرة وازنة في إمدادات النفط العالمية، إلى جانب دورها المتنامي في سلاسل الإمداد المرتبطة بالصناعات الحيوية، بما في ذلك إنتاج مكونات أساسية تدخل في صناعة الأسمدة، وهو ما يجعل استقرارها عاملًا حاسمًا في استقرار الاقتصاد العالمي.

غير أن كل هذه المقومات، على أهميتها، تظل رهينة بمدى قدرة دول الخليج العربية على توحيد جهودها، وتحويل عناصر قوتها المتفرقة إلى قوة جماعية متماسكة. فالتاريخ يعلمنا أن الدول التي تنجح في إدارة أزماتها الكبرى هي تلك التي تحسن قراءة اللحظة، وتدرك أن التحديات المشتركة لا يمكن مواجهتها إلا بإرادة مشتركة.

إن لحظة الاختبار التي تعيشها المنطقة اليوم قد تكون، في جوهرها، فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وبناء نموذج خليجي أكثر تماسكًا وقدرة على التأثير. فإما أن تبقى هذه الدول ساحة مفتوحة لصراعات الآخرين، أو أن تتحول إلى كتلة استراتيجية متماسكة، تفرض حضورها، وتحمي مصالحها، وتسهم في صياغة مستقبل أكثر استقرارًا للمنطقة بأسرها.

حماية المكتسبات الوطنية مسؤولية مشتركة

د. جواهري: خيانة الوطن جريمة مرفوضة

رفع الدكتور عبدالرحمن جواهري وعائلته أسمى آيات الولاء والتقدير إلى المقام السامي لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، مشيدين بما حمله حديث جلالته لوسائل الإعلام من مضامين وطنية عميقة، أكدت بوضوح أن أمن مملكة البحرين واستقرارها وصون سيادتها تمثل ثوابت راسخة تتصدر أولويات العمل الوطني، وتعكس حكمة القيادة وثباتها في مواجهة التحديات.

وأكدوا أن ما تضمنته كلمات جلالته من رسائل حازمة ومسؤولة، يجسد نهجًا وطنيًا يقوم على حماية المكتسبات التنموية وترسيخ قيم التلاحم والوعي، ويؤكد أن الحفاظ على أمن الوطن واستقراره مسؤولية مشتركة تستدعي وحدة الصف والالتفاف حول القيادة، ورفض كل ما يمس الثوابت الوطنية، إذ تبقى خيانة الوطن جريمة مرفوضة لا تقبل التساهل أو التبرير.

الدكتور عبدالرحمن جواهري

وأعرب الدكتور جواهري وعائلته عن بالغ الاعتزاز بالدور المتكامل الذي تضطلع به مؤسسات الدولة في صون أمن المملكة وتعزيز استقرارها، مستلهمةً في ذلك توجيهات جلالته السامية، ومؤازرة لرؤى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بما يدعم مسيرة التنمية ويعزز منجزاتها، سائلين الله العلي القدير أن يحفظ جلالته ويديم عليكم موفور الصحة والعافية، وأن يحفظ مملكة البحرين قيادة وحكومة وشعبًا، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار والرخاء.

مشيدا بمضامين حديث الملك المعظم... البقالي:

الانحياز للوطن خيار ثابت لا حياد عنه

أعرب علي البقالي، باسمه ونيابة عن عائلته، عن بالغ الاعتزاز والتقدير لما تفضل به ملك البلاد المعظم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، في حديثه لوسائل الإعلام من توجيهات سامية وخطاب كريم جسّد عمق الرؤية الحكيمة والحرص المستمر على أمن واستقرار مملكة البحرين ورفعة شأنها.

وأكد البقالي أن مضامين حديث جلالته عكست نهجًا راسخًا قائمًا على صون حياض المملكة والحفاظ على أمنها واستقرارها وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيم التلاحم بين القيادة والشعب، مشيدًا بما تحمله كلمات جلالته من رسائل طمأنينة وثقة بالمستقبل، في ظل قيادة حكيمة تضع مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة أولوياتها.

كما أشار البقالي إلى أن ما تضمنه الحديث السامي يعكس بوضوح نهجًا وطنيًا راسخًا يقوم على صون سيادة مملكة البحرين وتعزيز تماسك جبهتها الداخلية، مؤكدًا أن حماية الوطن والحفاظ على مكتسباته مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود وترسيخ قيم الوعي والانتماء.

علي البقالي

وأضاف أن الالتفاف حول القيادة الحكيمة يمثل الركيزة الأساسية لمواجهة التحديات وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة ويعزز مكانة المملكة كنموذج يحتذى به في الاستقرار والازدهار.

وجدد البقالي التأكيد على أن الانحياز للوطن خيار ثابت لا حياد عنه، وأن مملكة البحرين ستظل خطًا أحمر لا يُمس، في ظل ما يجمع أبناءها من وعيٍ راسخ ووحدة صفٍ والتفاف صادق حول قيادتها الحكيمة، بما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات وصون مكتسباتها الوطنية ومواصلة مسيرة التقدم والازدهار

ورفع البقالي أسمى آيات الولاء والانتماء إلى المقام السامي، مجددًا العهد على المضي قدمًا في خدمة الوطن بكل إخلاص وتفانٍ، والدعاء إلى المولى عز وجل أن يحفظ جلالة الملك المعظم، ويديم على مملكة البحرين نعمة الأمن والاستقرار.

البحريـــــن...
عهـد نحفظـه كل يـوم

نرجس الموسوي

البحرين ليست مجرد أرض نعيش عليها، بل هي مسؤولية نحملها في كل يوم. هي البيت الذي يجمعنا، والاستقرار الذي ننعم به، والمستقبل الذي نعمل من أجله جميعًا. ولهذا، فإن عبارة "البحرين أمانة" ليست شعارًا فقط، بل التزام واضح يجب أن نترجمه إلى أفعال.

وفي هذا الإطار، جاء خطاب حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، حفظه الله ورعاه، ليؤكد على معانٍ جوهرية تمس كل فرد في هذا الوطن، حيث شدد على أهمية التمسك بالوحدة الوطنية، وتعزيز روح المسؤولية، والحفاظ على أمن البحرين واستقرارها، باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الجميع. هذا الخطاب يعكس رؤية واضحة بأن قوة البحرين تكمن في تماسك شعبها، ووعي أبنائها، والتزامهم بخدمة وطنهم.

المحافظة على الوطن تبدأ من الأمور البسيطة التي نقوم بها يوميًا، من احترام النظام، إلى الالتزام في العمل، إلى التعامل بأخلاق طيبة مع الآخرين. هذه التفاصيل الصغيرة هي التي تصنع الفرق الحقيقي، وهي التي تعكس صورة المجتمع وقيمه.

كما أن الوحدة الوطنية هي الأساس الذي تقوم عليه قوة البحرين. عندما نضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، ونتعامل بروح واحدة، فإننا نحافظ على استقراره ونضمن استمرارية تقدمه. الاختلاف موجود في كل مجتمع، لكن قوة البحرين دائمًا كانت في قدرتها على التماسك والتكاتف.

وتؤكد التوجيهات السامية لقيادتنا الحكيمة أن كل فرد مسؤول عن حماية مكتسبات الوطن. هذه المسؤولية لا تقتصر على جهة معينة، بل تشمل الجميع أفرادًا ومؤسسات. فكل موقع عمل، وكل قرار، وكل جهد صادق يساهم في دعم مسيرة التنمية.

في بيئة العمل، يظهر حب الوطن من خلال الإخلاص والإتقان، والحرص على تقديم الأفضل. وفي المجتمع، يظهر من خلال التعاون، والاحترام، والمبادرات التي تخدم الصالح العام. أما في الأوقات الصعبة، فيظهر من خلال الوقوف مع الوطن، والمحافظة على أمنه واستقراره.

اليوم، ومع التحديات التي يشهدها العالم، تصبح مسؤوليتنا أكبر في الحفاظ على ما نملكه من أمن واستقرار. وهذا يتطلب وعيًا أكبر، والتزامًا أقوى، وحرصًا مستمرًا على أن نكون جزءًا من الحل، لا جزءًا من المشكلة.

"البحرين أمانة" تعني أن نكون دائما على قدر هذه الثقة، وأن نحافظ على وطننا بكل ما نستطيع. تعني أن نعمل بصدق، وأن نحمي وحدتنا، وأن نساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

في النهاية، الوطن لا يُبنى بالكلام فقط، بل بالفعل. وكل واحد منا له دور في ذلك. وإذا التزم كل فرد بمسؤوليته، سنحافظ على البحرين قوية، مستقرة، ومستمرة في التقدم.

البحرين أمانة فلنحفظها معا.